المحاضرة الثالثة عشر والرابعة عشر

التجارة الدولية

اهمية التجارة الدولية :

- **تلعب التجارة الدولية دورا هاما في اقتصاديات معظم الدول لأنها تحقق منافع كثيرة تعمل على زيادة رفاهية شعوب العالم .**
- **وبالرغم من ذلك فإن كثير من دول العالم تفرض في كثير من الاحيان بعض القيود على التجارة الدولية مثل فرض الضرائب الجمركية على بعض الواردات او استخدام نظام الحصص**
- **بالرغم من انه قد تكون لهذه القيود بعض المبررات التي تفرضها ظروف التنمية الاقتصادية لبعض الدول مثل حماية الصناعة المحلية من الواردات المثيلة ، فإنه في احيان اخرى قد تؤدي هذه القيود إلى اعاقة النمو الاقتصادي في بعض الدول خاصة اذا تضمنت قيود على مستلزمات الانتاج**
- **تعتبر التجارة الخارجية او القطاع الخارجي من اهم محددات النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب ومن اهم عناصر الناتج المحلي الاجمالي وقد تزايدت اهمية هذا القطاع نتيجة تطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية**

الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية

١- تتم التجارة الداخلية بين اقاليم الدولة الواحدة (داخل حدود الدولة) بينما تتم التجارة الدولية بين دول مختلفة لها حدود منفصلة ومن ثم تخضع لقوانين وسياسات مختلفة
٢- تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة وهي عملة الدولة بينما تتم التجارة الدولية بعملات متعددة.
٣- تخضع التجارة الدولية لقيود عديدة مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص، بينما لاتخضع التجارة الداخلية لمثل هذه القيود .
٤- تتعرض التجارة الدولية لظروف النقل والشحن الدولي مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها ، اما في حالة التجارة الداخلية فتكاليف النقل عادة اقل بكثير.

اسباب قيام التجارة الدولية

١- انتاج السلع المختلفة يحتاج إلى موارد كثيرة ومتنوعة قد لاتتوافر في كثير من الدول مما يستلزم استيرادها من الخارج .
٢- تباين توزيع الموارد الاقتصادية بين دول العالم نتيجة ظروف الانتاج ،فالمناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة مثلا وبالتالي عليها التخصص في انتاج هذه السلع مبادلتها بالسلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط والذي يتوفر وبكثافة في دول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج العربي
٣- عدم قابلية بعض عناصر الانتاج للانتقال مثل الارض ، ووجود بعض القيود على انتقال عناصر اخرى مثل العمل ورأس المال .
٤- اختلاف تكنولوجيا الانتاج بين دول العالم يؤدي إلى اختلاف نوعية وكميات السلع التي يتم إنتاجها في الدول المختلفة .
٥- انخفاض تكاليف الانتاج

يعد تفاوت تكاليف الانتاج للسلع والخدمات بين الدول دافعا للتجارة بينهما وبالذات بين الدول او الصناعات التي تمتلك مايسمى باقتصاديات الحجم الكبير أي الانتاج الواسع بالشكل الذي يؤدي لتناقص تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة بزيادة الانتاج .

القيود على التجارة الدولية

١- التعريفة الجمركية Tariffs
- **وهي عبارة عن ضريبة تفرض على الواردات وتعود حصيلتها إلى ميزانية الدولة .**
- **قد تكون التعريفه الجمركية كنسبة مئوية من قيمة السلعة او قد تكون كمبلغ محدد على الوحدة او الوزن .**
- **وتسعى الدول إلى فرض التعريفة الجمركية على الواردات لتحقيق اهداف معينة منها :**

أ) زيادة حصيلة ايرادات الدولة لتمويل النفقات العامة
ب) حماية المنتجات المحلية المثيلة من منافسة المنتجات المستوردة .

٢- نظام الحصص
- **حيث تحدد الدولة كمية معينة من بعض السلع تقوم بإستيرادها خلال فترة زمنية معينة**
- **ويتطلب استيرادها تلك السلع اصدار اذن من السلطات المعنية في حدود الحصة المسموح بها**

٣- اعانات التصدير :
- **حيث تقوم بعض الدول بمنح اعانات للمنتجين الذين يقومون بتصدير منتجاتهم للخارج لتشجيعهم ومساعدتهم على المنافسة في السوق الدولي**

- **ولكن هذه السياسة تقابل من قبل الدول الاخرى بفرض مزيد من التعريفة الجمركية على هذه السلع او اخضاعها لنظام الحصص**

التدخلات والعوائق على التجارة الخارجية

تتدخل الدولة في التجارة الخارجية بوضع بعض القيود لحماية الصناعة المحلية من المناسفة الخارجية وخلق فرص عمل عن طريق تشجيع الصناعة المحلية وتوسيعها لأسباب امنية او مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية ومن هذه العوائق :

١- التعرفة الجمركية : الضريبة على المستوردات مجرد دخولها حدود الدولة
٢- نظام الحصص : تحديد اكبر كمية ممكن استيرادها
٣- دعم الصادرات : دعم مادي مباشر من الحكومة للمصدرين لتقليل اسعارهم بغية منافستهم للمنتجات الاجنبية في الاسواق العالمية

اهمية التجارة الخارجية

تنبع اهمية التجارة الخارجية والتبادل الخارجي من مبدأ الندرة النسبية (ندرة الموارد) ذلك انه لايوجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لانتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب

مثال :

- **دولة الخليج العربي تمتلك رأس المال والبترول ولكن ينقصها الايدي العاملة المدربة والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية اللزمة والتي تحول دون الاكتفاء الذاتي الزراعي .**
- **الولايات المتحدة الامريكية تمتلك كل عناصر الانتاج بالوفرة اللازمة للصناعة والزراعة فتعاني من مشكلة ارتفاع اجور الايدي العاملة وتكاليف المعيشة مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج والحيلولة دون التصدير للدول الاخرى .**
- **اليابان من الدول الصناعية الرائدة في العالم والتي تملك التكنولوجيا ورأس المال والعمالة المدربة ولكن تنقصها الموارد الزراعية الكافية**

مصادر (اسباب) الحاجة للتبادل الخارجي

اولا : اختلاف ظروف الانتاج

اختلاف ظروف الانتاج بين الدول قود لزيادة التبادل التجاري بينهما فالمناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة مثلا وبالتالي عليها التخصص في انتاج هذه السلع مبادلتها بالسلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط والذي يتوفر وبكثافة في دول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج العربي

ثانيا : انخفاض تكاليف الانتاج

يعد تفاوت تكاليف الانتاج للسلع والخدمات بين الدول دافعا للتجارة بينهما وبالذات وبين الدول او الصناعات التي تمثل مايسمى باقتصاديات الحجم الكبير أي الانتاج الواسع بالشكل الذي يؤدي لتناقص معدل كلفة انتاج الوحدة الواحدة بزيادة الانتاج ، كذلك البرازيل تحقق وفورات الحجم الكبير في انتاج القهوة وكذلك اليابان تحقق وفورات الحجم الكبير في انتاج السيارات والالكترونيات ولكنها لاتنتج المنسوجات مثلا والتي تعتمد على عنصر العمل الذي هو باهض الثمن في اليابان وتقوم بالمقابل باستيراد المنسوجات من دول اخرى كمصر والهند

ثالثا : اختلاف الميول والأذواق

حيث يميل العديد من الافراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي الى زيادة التبادل التجاري فمثلا يفضل المواطن الاردني شراء الملابس التركية بالرغم من وجود ملابس اردنية

وتزداد اهمية هذا العامل في زيادة التبادل التجاري بين الدلو كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة

كيف يمكن لدولة ان تتخصص في انتاج سلعة معينة

اولا : مبدأ الميزة المطلقة والميزة النسبية

الميزة المطلقة ان مبدأ التخصصية والتجارة الدولية واضح اذا كانت دولة ماا اكثر فعالية في انتاج سلعة ما بالمقارنة مع نظيرها وعندها فهذه الدولة لها ميزة مطلقة في انتاج السلعة .

الميزة النسبية المبدأ الذي اشار إلية ديفيد ريكاردو مستندا الى حقيقة ان الدولة ميزة نسبية في انتاج سلعة معينة اذا كانت تكلفة انتاجها في تلك الدولة اقل من تكلفة انتاج نفس السلعة عند الدولة الاخرى أي ان الدولة الاولى اكثر فعالية من الدولة الثانية في انتاج تلك السلعة . وقد عبر عن التكلفة بتكلفة الفرصة البديلة .

مثال توضيحي

افتراض وجود دولتين هما مصر والبرازيل ينتجان سلعتين هما القطن والقهوة ولنفرض ايضا انه نتيجة لاستخدام عامل واحد في كل الدولتين للإنتاج أي من السلعتين سيقوم بإنتاج الكميات الموضحة بالجدول التالي :

	البرازيل	مصر
القطن (وحدة)	١٢	١٠
القهوة (وحدة)	٦	١

يلاحظ ان البرازيل تنتج كل من السلعتين بكميات اكبر من مصر بناء على ذلك نقول ان البرازيل لديها ميزة مطلقة في انتاج كل من السلعتين .

لكن التساؤل هل ستقوم البرازيل بإنتاج المحصولين ومصر تستورد المحصولين ؟

الجواب : لا ، حيث اننا اشرنا إلى مبدأ التخصصية ومبدأ الميزة النسبية فلا بد من وجود ميزة نسبية لمصر في احدى السلعتين مقارنة بالبرازيل اذا انتجت السلعة بفعالية اكبر أي بتكلفة اقل مقارنة مع السلعة الاخرى . لإنتاج وحدة من القهوة بالبرازيل وجب التضحية بوحدتين من القطن حيث ان نسبة الانتاج في البرازيل هي (١٢:٦) وفي مصر إنتاج وحدة من القهوة فهذا يتطلب التضحية بعشر وحدات من القطن حيث ان نسبة الانتاج في مصر هي(١٠:١) وعلية نرى ان تكلفة الانتاج للقهوة في البرازيل اقل عنها في مصر وعلية نقول ان البرازيل تمتلك ميزة في انتاج القهوة وعليها التخصص في هذا المحصول .

وكذلك فإن انتاج وحدة واحدة من القطن في البرازيل كانت (١:٢) وحدة من القهوة بينما تطلب الامر بالتضحية بما قيمته (١٠:١) من القهوة بمصر بمعنى ان تكلفة انتاج القطن كانت في مصر اقل عنها في البرازيل . لذا نقول ان مصر لديها ميزة نسبية في انتاج القطن وعليها ان تتخصص في انتاج المحصول

التوضيح البياني

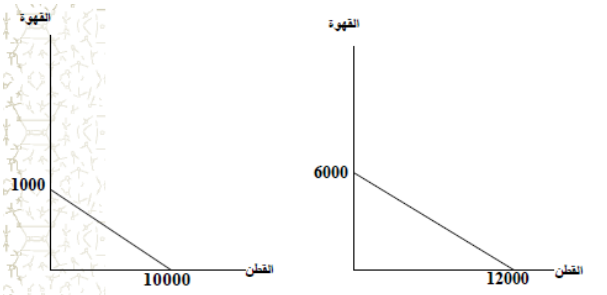

لو افترضنا وجود ألف عامل في الاقتصاد فإذا خصصت البرازيل جميع عمالها لإنتاج القهوة فستنتج 6000 وحدة أما إذا خصصتها لإنتاج القطن فستنتج 12000 وهذا ما ينطبق على مصر كما في الرسم البياني

نخلص من ذلك انه في حال قيام التجارة الخارجية وانتاج كل دولة للسلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتتخصص في انتاجها وتقوم بتصديرها مقابل استيراد السلعة التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية ونلاحظ ان العامل في الدولة يحصل على سلع استهلاكية اكثر من السابق مقابل نفس الجهد

الفصل الثالث

التجارة الدولية

INTERNATIONAL TRADE

اهمية التجارة الدولية

أ- مبدأ ندرة الموارد

ب- مبدأ التخصصية

محددات التبادل التجاري (العوامل المؤثرة في قيام التبادل التجاري):

- اختلاف ظروف الانتاج
- انخفاض تكاليف الانتاج
- اختلاف الميول والاذواق

المكاسب الثنائية من التبادل التجاري

يعتقد الكثيرون ومنهم رواد علم الاقتصاد مثل آدم سميث (Adam smith) ان المكاسب التي تجنيها دولة معينة من التجارة الدولية سيكون على حساب دولة اخرى حيث اوضح ادم سميث (ان أربحية دولة تكون على حساب اخرى)

ولكن العديد من الاقتصاديين الذين جاءوا بعد ادم سميث اكدوا ان التبادل التطوعي البعيد عن التدخلات الحكومية والعقبات المختلفة التي تحول دون التجارة الحرة سيؤدي إلى تحقيق رفاهية اعلى لكلا الدولتين .

العوائد من التجارة الحرة

المقصود بذلك هو السؤال المطروح كيف يمك للدولتين ان يكسبا من التجارة الحرة والمعروف ان أي دولة ليس لديها الدوافع للمبادلة إلا اذا ضمنت حصولها على مكاسب اكبر من عملية المبادلة ولتوضيح ذلك نلاحظ في المثال السابق

معدل التبادل الداخلي في البرازيل هو القهوة القطن

١ : ٢

أي ان بإمكان البرازيل ان تنتج وحدة من القهوة مقابل التضحية بوحدتين من القطن او العكس أي ان تكلفة انتاج وحدة من القهوة تساوي وحدتين من القطن كما في الشكل البياني التالي

دولة البرازيل

شكل بياني رقم 10-2

اما معدل التبادل الداخلي في مصر :

القهوة القطن

١ : ١٠

أي انه لانتاج وحدة واحدة من القهوة في مصر وجب التضحية بعشر وحدات من القطن او العكس أي ان تكلفة انتاج وحدة من القهوة تساوي ١٠ وحدات من القطن كما في الشكل

شكل بياني رقم 10-3

والسؤال المطروح هنا ماهو معدل التبادل الدولي (السعر الدولي) بحيث يشجع الدولتين على التبادل والدخول في التجارة الخارجية .

بالنسبة للبرازيل اذا استطاعة الحصول على اكثر من وحدتين من القطن مقابل تصدير وحدة من القهوة فهذا مكسب ومشجع على الدخول في التجارة.

اما بالنسبة لمصر اذ حصلت على وحدة واحده من القهوة بسعر اقل من ١٠ وحدات من القطن فهذا محفز على الدخول في التجارة الخارجية ، وعلية فإن السعر الدولي الذي يشجع الدولتين على التبادل يقع بين مستوى الاسعار المحلية أي بين السعرين (١:٢) و (١:١٠)

ولو افترضنا ان معدل التبادل الدولي كان ١:٤ بمعنى ان كل وحدة من القهوة ستكلف ٤ وحدات من القطن وبالتالي اذا انتجت البرازيل ٦٠٠٠ وحدة من القهوة فقط وقامت بتصديرها فستحصل على اربعة اضعاف تلك الكمية أي ٢٤٠٠٠ وحدة من القطن

وبالنسبة لمصر فستكلفها ٤ وحدات من القطن لشراء وحدة من القهوة هذا افضل لها وبذلك فعند تصدير مصر لـ١٠٠٠٠ ودة من القطن ستحصل مقابلها على ٢٥٠٠ وحدة من القهوة بينما لو لم تدخل في التجارة ستحصل على ١٠٠٠ وحدة فقط .

لذلك نلاحظ ان منحنى امكانيات الانتاج بعد التجارة الدولية ينتقل محوريا ناحية اليمين مما يدل على ان التجارة التجارة الخارجية حققت مكاسب ونمط اقتصادي وزادت من مستوى الرفاهية لكل من البرازيل ومصر . ويتضح ذلك من الشكل البياني التالي رقم (١٠-٤).

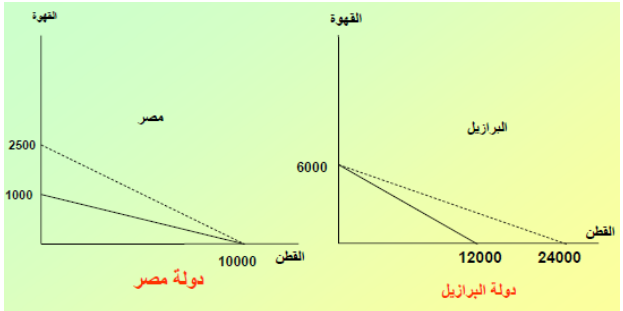

شكل بياني رقم 10-4 يوضح المكاسب التي تحصل عليها البرازيل ومصر من التجارة الحرة بينهما

ونخلص للقول انه بسبب التجارة الخارجية استطعنا ان نحصل وبنفس التكلفة في كميات انتاج اكبر .

<u>التوازن بين العرض والطلب في التجارة الدولية</u> : يمكن انو نوضح ذلك من خلالا الرسم البياني

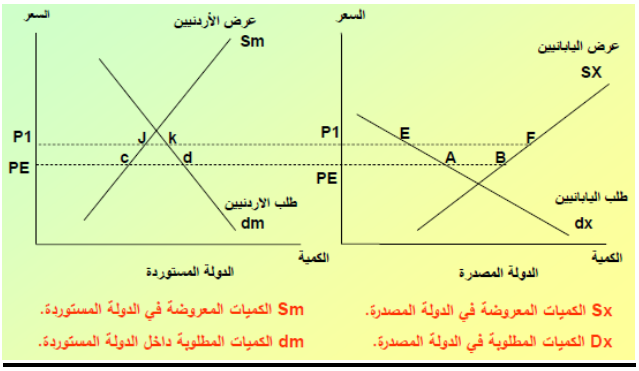

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ ما يلي :

١) وجود منحنى طلب في الدولة المصدرة ومنحنى عرض كذلك وفي نفس الوقت وجود منحنى طلب اخر في الدولة المستوردة وكذلك منحنى عرض .

٢) ان التوازن لايحدث عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض في كل من الدولة المستوردة والدولة المصدرة ، ولكن يحدث عندما يكون هناك فائض لدى الدولة المصدرة وعجز لدى الدولة المستوردة وهذا هو السعر التوازني في التجارة الدولية والذي يجب ان يكون متساويا في الدولتين .

لذلك يمكن ان نقول هناك شرطين للتوازن هما :

١- تساوي السعر في الدولتين للسلعة المتبادلة أي ان السعر في الدولة المصدرة = السعر في الدولة المستوردة

٢- كمية الصادرات (مقدار الفائض) = كمية الواردات (مقدار العجز) المسافة AB= المسافة cd

٣- التوازن السابق يحدث في ظل التجارة الحرة free Trade وهي التي لامجال فيها للتدخل الحكومي ولكن حقيقة الامر ان الدول تتدخل في التجارة الخارجية وتحول دون وجود ما يسمى بالتجارة الحرة وهذا ماسنقوم بإيضاحه في البند التالي

التدخلات والعوائق في التجارة الخارجية

والهدف من هذه التدخلات هو حماية الصانعة المحلية من المنافسة الاجنبية ومن اشكال هذه التدخلات :

١- التعرفة الجمركية (tariffs): عبارة عن ضريبة على الواردات بمجرد دخولها حدود الدولة

٢- نظام الحصص النسبية (quotas) : وهي تحديد اكبر كمية ممكن استيرادها من الخارج

٣- دعم الصادرات : دعم مادي مباشر من الحكومة للمصدرين لتقليل اسعارهم بغية زيادة منافستهم للمنتجات الاجنبية في الاسواق العالمية

وسنركز في هذا الفصل على اكثر اشكال الحماية شيوعا وهما نقطتين ١ و٢

١- التعرفة الجمركية

الهدف منها هو تحديد كمية الواردات ورفع سعرها للمستهلك المحلي كي يعزف عن سرائها ويقبل على شراء البديل المحلي وبالتالي يقل الطلب على الاستيراد ويمكن ان نوضح ذلك من خلال المثال التالي :

نفترض ان الاردن يقوم باستيراد جهاز التلفاز من اليابان وفي نفس الوقت هناك بعض الشركات الاردنية تقوم بتصنيع هذا الجهاز كما يتضح في الشكل البياني رقم (١٠-٦)

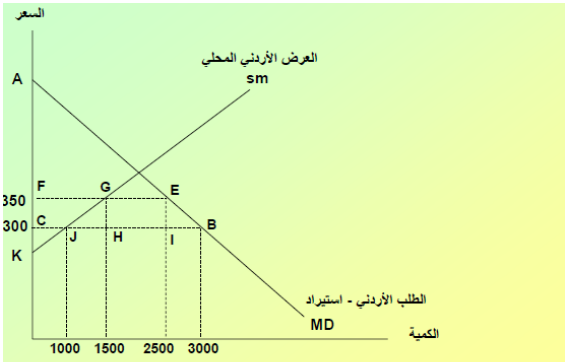

شكل بياني رقم (10-6) يوضح سوق التلفاز الياباني في الأردن

ففي غياب التدخل الحكومي سيكون سعر الجهاز ٣٠٠ دينار في الدولتين حيث استوردت الاردن ٢٠٠٠ جهاز من اليابان (٣٠٠٠-١٠٠٠) أي ان السعر التوازي في غياب التدخل الحكومي هو ٣٠٠ دينار للجهاز فإذا قام الاردن بفرض تعرفة جمركية مقدارها ٥٠ دينار على الجهاز المستورد فيرتفع سعر الجهاز في الاردن ليصل الى ٣٥٠ دينار ، الامر الذي يؤدي الى عزوف بعض المستهلكين عن شراء الجهاز الياباني ليقل حجم الاستيراد الى ١٠٠٠ جهاز فقط ٢٥٠٠-١٥٠٠=١٠٠٠

الاثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية

١- الاثر على المستهلك : التعرفة الجمركية تؤدي الى نقص فائض المستهلك consumer surplus حيث قبل التعرفة كان الفائض المثلث ABC

وبعد التعرفة AEFوبالتالي فإن خسارة المستهلك تتمثل بالمساحة FEBC كما يتضح من الشكل البياني رقم ١٠-٦

فائض المستهلك : الفرق بين السعر الذي يستطيع المستهلك دفعة والسعر الفعلي الذي تم دفعة او (المساحة الواقعة بين منحنى الطلب والسعر المدفوع)

٢- الاثر على المنتج : التعرفة الجمركية تؤدي الى زيادة فائض المنتج PRODUCER SURPLUSحيث قبل التعرفة كان الفائض المثلث CJKوبعد التعرفة اصبح Fgk وبالتالي فأن ربح المنتج ومعدل رفاهيتة زادت بعد التعرفة بالمساحة fgjcكما يتضح من الشكل البياني رقم ١٠-٦

فائض المنتج : الفرق بين ادنى سعر يستعد عندة المنتج لبيع السلعة والسعر الفعلي الذي تم استيفاؤه او (هو المساحة الواقعة بين منحنى العرض وسعر السلعة).

٣- الاثر على الحكومة : حيث تحصل الحكومة على الايرادات الجمركية بواقع ٥٠ دينار على كل جهاز وحيث ان كمية الاستيراد بعد التعرفة قد بلغت ١٠٠٠جهاز اذن الايراد الحكومي = ٥٠×١٠٠٠= ٥٠٠٠٠ وهذا المبلغ يعادل المساحة geih كما يتضح من الشكل البياني ١٠-٦

٤- اثر التعرفة الجمركية على الرفاه الاقتصادي : يمكن تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي ١٠-٢ والذ يوضح الاثر النهائي للتعرفة الجمركية على الرفاه الاقتصادي

	بعد التعرفة -	قبل التعرفة	= الأثر الصافي (الفرق)
فائض المستهلك	AEF	ABC	خسارة FEBC
فائض المنتج	FGK	CJK	ربح FGJC
إيراد الحكومة	GEIH	صفر	ربح GEIH

الاثر الصافي خسارة تتمثل في المستطيل eib+ ghj كما يتضح من الشكل البياني ١٠-٦

<u>مبررات استخدام التعرفة الجمركية :</u>

رغم ما لمسناه من نتائج سلبية لنظام التعرفة على المجتمع مباشرة من رفع اسعار المنتجات وتقليل كميات الاستيراد إلا ان هذا النظام مطبق في معظم الدول وبذات الدول النامية كون التعرفة مصدر مهم لإيرادات الحكومات ولدى انصار التعرفة الجمركية ما يبررونه لاستخدامها مثل ١- حماية الصناعات الوليدة (الناشئة)

٢- خلق فرص عمل عن طريق تشجيع الصناعات المحلية وتوسيعها

٣- اعتبارات اخرى غير اقتصادية كالاسباب الامنية او القومية او مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية

نظام الحصص النسبية quotas:

ويقوم هذا النظام على تحديد اكبر كمية (سقف اعلى) ممن استيرادها من سلعة معينة وفي وقت معين (تحديد الكميات المسموح باستيرادها عن طريق وضع سقف اعلى لحجم الواردات من سلعة معينة)

<u>اثر الحصص النسبية على الرفاه الاقتصادي للمجتمع</u>

لو استخدمنا نفس الشكل السابق رقم ١٠-٦ المستخدم في نظام التعرفة الجمركية سنرى ان نظام الحصص النسبية يحقق نفس النتائج تقريبا .

فلو قامت الحكومة بتحديد كمية الاستيراد بالف جهاز فقط ٢٥٠٠-١٥٠٠=١٠٠٠ بدلا من الفي جهاز ٣٠٠٠-١٠٠٠=٢٠٠٠ فيرتفع سعر الجهاز من ٣٠٠ الى ٣٥٠ دينار وهذا يحقق نفس النتائج السابقة من حيث ان خسارة المستهلك بعد نظام الحصص هي المساحة febc في حين ان ربح المنتج يتمثل في المساحة fgjcاما الحكومة فقد تكسب المساحة geih في حال بيعها للحصص بحيث يكون العائد من هذه الحصص ايرادا للخزينة .

اما الاثر على الرفاه الاقتصادي فتتمثل في المثلين ebi , ghj وهذة المساحة تمثل صافي الخسارة من المجتمع بأسرة من جراء التعرفة الجمركية او نظام الحصص النسبية اذن نظام الحصص تفي بالغرض من حيث زيادة سعر السلع المستوردة الاجنبية وتقليل كميتها

<u>آلية توزيع الحصص (رخص الاستيراد):</u>

١- المزاد العلني التنافسي: وهذة الطرق اكثر فعالية حيث تبنى على اساس ان المزاود الذي يملك القدرة على استيراد الكمية المصرح بها سيدفع اعلى سعر للحكومة للحصول على رخصة الاستيراد

٢- التمييز والمفاضلة : وتقوم هذه الطريقة على اساس حجم المنشأة لمحلية وعلاقات المنتج المحلي مع المسؤولين وصلة القرابة وغير ذلك من الطرق غير الفعالة وغير التنافسية

٣- المنافسة غير السعرية : وذلك بان تعطى الرخص الاستيرادية بناء على تاريخ تقديم طلب الحصول عليها او اعطاء الرخص لاول عشرة منتجين يتقدمون بطلبات او غير ذلك

الفرق بين التعرفة الجمركية ونظام الحصص

بالرغم ان السياستين تقودان إلى نفس النتائج إلا ان هناك بعض الفروقات بينهما ومنها

١- بالنسبة لنظام الحصص فإن زيادة الاسعار تذهب للحاصلين على رخص الاستيراد من الحكومة بينما عند فرض التعرفة فزيادة السعر ستذهب الى خزينة الدولة ولهذا نجد ان الحكومات تفضل استخدام التعرفة لزيادة ايراداتها
٢- ان توزيع الحصص على المستوردين المحليين قد لايكون فعالا بحيث يمكن ان تمنح رخص الاستيراد بناء على العلاقات الشخصية والقرابة وغيرها من الامور الاجتماعية وليس على اساس الفعالية والمقدرة بينا التعرفة الجمركية لا تأخذ بعين الاعتبار مثل هذه العلاقات وبالتالي قد تكون اكثر فعالية في تحقيق الايرادات

الاقتصاد الدولي :

مقدمه : تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولي (International Trade) من الفروع المهمه لعلم الاقتصاد الحديث حيث تعتمد دراسة الاقتصاد الدولي كما هي الحاله بالنسبه لفروع الاقتصاد الاخرى كالماليه العامه والتنميه الاقتصاديه على النظريه الاقتصاديه العامه بفرعيها : الاقتصاد الجزئي Microeconomics والاقتصاد الكلي Macroeconomics فمثلاً يدرس الاقتصاد الدولي على مستوى الاقتصاد الجزئي أثر أنظمة الجمارك في مختلف الاقطار على تخصيص الموارد الاقتصاديه وتوزيع الدخل ، أما على مستوى الأقتصاد الكلي فتهتم دراسه الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات الماليه الأستثماريه على الدخل والاستخدام والنمو الإقتصادي

التجاره الدوليه :

أنماط وإتجاهات التجاره الدوليه :

عندما يقوم بلداً معين بشرا السلع والخدمات من بلدان أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports) أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الاقطار الاخرى exports والجدير بالملاحظه أن جميع البلدان سوا كانت متقدمه أو ناميه تقوم بإستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفه .

تجارة السلع : تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من : السلع المصنعه والمواد الخام والسلع الوسيطه .

تجارة الخدمات : لا تقتصر عمليه تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمه فقط وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجه الاقطار الناميه لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمه مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليميه والإستشاريه والسياحيه وغيرها . إلا أن الاقطار المتقدمه تستورد هي أيضا بعض الخدمات وخاصه السياحه والعماله من الأقطار الناميه حيث تشكل إيرادات السياحه وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيره بالنسبه لبعض الاقطار المصدره للخدمات السياحيه والعماله مثل مصر والمغرب ولبنان

مبررات قيام التجاره الدوليه :

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجاره بين بعض الاقطار بمجرد تصورنا بما يحدث في حاله قيام كل قطر بالأكتفاء الذاتي وعدم المتاجره مع الأقطار الاخرى ، في الواقع إنه من الصعب لأي قطر مهما كان غنياً بموارده الإقتصاديه أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى ، فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات حيث يؤدي ذلك في النهايه إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي إنخفاض مستوى المعيشه في ذلك القطر

قانون الميزه المطلقه : إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجاره الدوليه هو ما يعرف بقانون الميزه المطلقه Advantage Law of Absolut الذي جاء به آدم سميث والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار حيث تحدث التجاره بين الأقطار إستناداً غلى هذا المبدأعندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب إختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر غلى القطر الاخر سلعه معينه بأقل تكلفه مما اذا تم إنتاجها في ذلك القطر

مبدأ الميزه النسبيه : لأ تقتصر أسباب قيام التجاره الدوليه على اساس الميزه المطلقه فيمكن أن تكون التجاره مربحه لجميع الاقطار ، حتى في حاله وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعه واحده بتكاليف أقل من تكلفه إنتاجها في قطر آخر ويعزى هذا التبرير لقيام التجاره لما يعرف بمبدأ الميزه النسبيه Comparative Advantage

ويمكن تفسير مبدأ الميزه النسبيه بالمثال التالي فإذا أفترضنا ان العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفه في كلتا الدولتين لإنتاج كلا من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحه في الجدول التالي حيث يتضح من الجدول أن للعراق ميزه نسبيه في إنتاج القمح كما أن لسوريا ميزه نسبيه في إنتاج المنسوجات ، أي أن العراق هو الأكثر كفاءه في إنتاج القمح بينما سوريا هي الأكثر كفاءه في إنتاج المنسوجات

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	30	10	3/1	1/3
العراق	30	30	1/1	1/1

فإذا أفترضنا عدم وجود تجاره بين البلدين وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح عند النقطه S على منحنى أمكانيات الإنتاج ab بالنسبه لسوريا وعند النقطه I على منحنى أمكانيات الإنتاج cd بالنسبه للعراق في الشكل ٨- ١ يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ٨٠٠٠ طن من القمح و ٦٠٠٠ من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي وذلك عند النقطه S بينما إختار العراق أن ينتج ١٠٠٠٠ طن من القمح و ٢٠٠٠٠ الف متر من المنسوجات لغرض الإستهلاك المحلي عند النقطه I

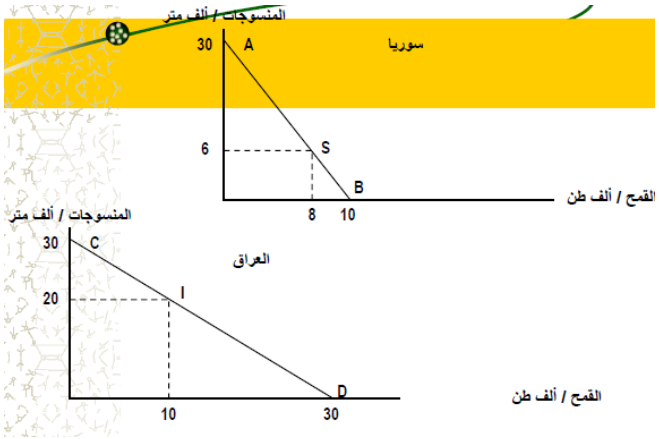

ويتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات أمكانيا الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ٨٠٠٠ طن من القمح و ٦٠٠٠ متر من المنسوجات بينما ينتج العراق ويستهلك ١٠٠٠٠ طن من القمح و٢٠٠٠٠ الف متر من المنسوجات

مكاسب التجاره : تتمثل مكاسب التجاره the gains from trade في أمكانيه تخصص كل دوله في فرع الانتاج الذي لها فيه ميزه نسبيه . فنجد أن بإمكان كل دوله أن تنتج ما يكفي لاستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض الى الوله الأخرى والنتيجه هي زياده المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاهة شعبيهما وذلك كما يتبين من الجدول التالي

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

شروط التبادل التجاري : the terms of trade والتي يمكن تعريفها بإن عدد الوحدات من سلعه معينه التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعه أخرى يتم إستيرادها وبعباره أخرى أن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقيه للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلا من إنتاجها محلياً

وسائل حماية التجاره : بالرغم نم المكاسب المؤكده للتجاره الحره ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصاديه في العالم وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابه لإذواق المستهلكين فإن الكثير من الإقطار الناميه وحتى بعض الإقطار المتقدمه ما زالت تمارس وسائل عديده تعيق حرية التجاره الدوليه وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنيه ومن أبرز وسائل الحمايه المطبقه ما يلي :

- **التعريفه الجمركيه : يقصد بالتعريفه الجمركيه Tariff الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات**
- **نظام الحصص : يقصد بنظام الحصص quota system هو تقييد الكميات المسموح بإستيرادها من أي سلعه خلال فتره معينه**

نظريات الحمايه :

نظرية الصناعه الناشئه : بما أن الصناعه الناشئه Infant-Industry تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالبا ما تعجز عن مواجهة المنافسه العالميه لذلك تلجأ الاقطارعادة إلى حماية صناعاتها الناشئه لحين إكنمال تطورها من حيث الكفاءه والجوده حتى تقوى على منافسة الصناعات الإجنبيه خاصة في السوق المحليه غير أن هذه النظريه وجهت إليها إنتقادات تتمثل في التالي :

أولاً : أن الرسوم الجمركيه ووسائل الحمايه الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبه للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص

ثانياً : ان بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحمايه تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفتره طويله جداً

ثالثاً : تؤدي زياده الرسوم الجمركيه أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبه للمستهلكين

نظرية الأقتصاد المتنوع : تعتبر نظرية الاقتصاد المتنوع Diversified-Economy من أبرز مبررات حمايه الصناعه المحليه حيث أنها تمكن القطر من إقامه مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زياده الاستقرار الاقتصادي

نظرية حماية الأجور : تقوم بعض الأقطار وخاصه المتقدمه صناعيا بحماية الأجور Wage-protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الاجنبيه المنافسه من إنتاج الدول التي تمتاز بإنخفاض تكاليف الإنتاج وخاصة الأجور غير أن هذه النظريه وجهت لها بعض الإنتقادات من اهمها ما يلي:

أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج في حين أن هناك عوآمل أخرى مهمه في عمليه الإنتاج

ثانياً : يمكن للأقطار الناميه التي تتميز بإنخفاض مستويات الإجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبه للأقطار المتقدمه التي تتميز بإرتفاع مستويات الأجور إلا ان هذه الميزه التنافسيه تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبه كبيره

نظرية حمايه الإستخدام : تركز هذه النظريه على أثر الحمايه في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديريه التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الإستخدام وتقليل مستوى البطاله وتحسين مستويات الدخل وتتمثل أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظريه فيما يلي :

1. **أي أن منافع يمكن تحقيقها كزياده الدخل والإستخدام عن طريق سياسة الحمايه لآ يمكن أن تستمر مده طويله**
2. **تؤدي الرسوم الجمركيه ونظام الحصص إلى تكوين الإحتكارات المحليه ودعم المنتجين غير الأكفاء**
3. **يرتكز منطق التجاره الدوليه على حقيقه مهمه هي أن القطر الذي يصدر الى الاقطار الآخرى يجب عليه أن يستورد أيضا**

نظريه الأمن القومي : تبرر نظرية الأمن القومي National-Securityضرورة حماية الصناعات العسكريه لإعتبارات الأمن القومي غير أن هذه الإعتبارات لم تعد مقنعه لسببين :

1. **أن من الصعب في أوقات الحروب إستبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبه لمساهمتها في المجهود الحربي**
2. **إذا كان لآبد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجيه فقد يكون من الإفضل تقديم إعانات ماليه لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلا من تقييد التجاره الدوليه**

نظرية الاغراق

يحدث الاغراق dumping عندما تقوم شركة اجنبية ببيع انتاجها في الاسواق الخارجية باسعار اقل من تكاليف انتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي

نظرية التجارة الخارجية

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية foreign trade multiplier بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين وتعتبر الواردات احد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الاجمالي للدولة المستوردة اما الصادرات فتعتبر احد مكونات التدفقات الداخلة (الحقل) فهي تمثل الارصدة النقدية المستلمة من لخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محليا والتي يتم تصديرها الى الدول الاخرى

سعر الصرف وميزان المدفوعات

- **مفهوم سعر الصرف**
- **محددات سعر الصرف في نظام السوق**
- **النشاط الاقتصادي وسعر الصرف**
- **سعر الفائدة وسعر الصرف**
- **سعر الصرف الثابت**
- **ميزان المدفوعات**

مفهوم سعر الصرف : يعرف سعر تبادل العملات بعضها ببعض بسعر الصرف ويمكن تعريف سعر الصرف بانه (السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الاجنبية) فمثلا : سعر الصرف الدولار مقابل الريال هو ٣.٥٧ وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الاردني هو ٠.٧١ بمعنى امتلاكك لدولار سيؤدي لحصولك على ٣ ريالات و٧٥ هلله او احدى و سبعون قرش واذا انخفض سعر الصرف الى ٣.٦٠ نقول ان الريال قد ارتفع مقابل الدولار فالحكومة دق تتدخل لخفض قيمة العملة بمعنى تخفيض في القيمة الرسمية للعملة وقد تتدخل الحكومة لرفع قيمة عملتها مقابل عملة اخرى بمعنى زيادة قيمة العملة المحلية لكن التساؤل المهم ماهي العوامل التي تحدد سعر الصرف في السوق الحر بعيدا عن التدخلات الحكومية بالنسبة للدولار ؟

مفهوم سعر الصرف : هو عبارة عن عدد وحدات العملة الوطنية مثل الريال السعودي التي يتم دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية مثل لدولار

مثال : ١ دولار = ٣.٧٥

مفهوم قيمة العملة : هي عبارة عن عددالوحدات من العملة الاجنبية مثل الدولار التي يتم الحصول عليها او دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية مثل الريال السعودي

مثال ك ١ ريال سعودي = (١/٣.٧٥) = ٠.٢٦ دولار امريكي او ١ ريال سعودي = ٢٦ سنت امريكي

نظام تحديد سعر الصرف (طرق تحديد سعر الصرف)

- **أ- نظام سعر الصرف الثابت (المربوط): وفية تقوم السلطات النقدية البنك المركزي او مؤسسة النقد السعودي بتحديد قيمة ثابتة لسعر الصرف لاتتغير مع احد العملات القوية مثل الدولار او تحديد سعر الصرف بسلة من العملات**
- **ب- سعر الصرف الحر او المرن او المعوم : حيث تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب على الصرف الاجنبي دون تدخل من قبلها**

محددات سعر الصرف في ظل نظام السوق

اذا حددت قيمة العملة بناءا على قوى العرض والطلب فان تلك العملة تسمى معمومة اذ يمكن القول عندها ان سعر العملة يتحدد تحت النظام المرن والشكل التالي يوضح آلية تحدد سعر الصرف حسب قانون العرض والطلب

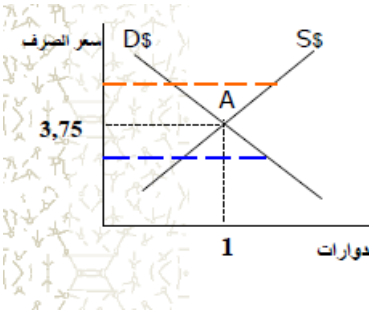

اذا كانت كمية الطلب على الدولارات اكبر من العرض فهذا يؤدي إلى مايسمى بالسوق السوداءوالتي يتم فيها تبادل العملات فيها بطريقة غير مشروعة اما اذا كان السعر اعلى من السعر التوازني فنرى ان العرض اكبر من الطلب على الدولارات وبالتالي وجود فائض في الدولارات مما يعني انخفاض قيمته حتى يصل الى سعر التوازن من جديد ولكن ماهي

محددات سعر الصرف في ظل نظام السوق

محددات الطلب على الدولارات :

١- استيراد البضائع والخدمات من الخارج
٢- شراء الاسهم والسندات الامريكية
٣- شراء العقارات والاستثمارات الاقتصادية الاجنبية

العوامل المؤثرة على ارتفاع سعر الصرف (زيادة قيمتة او انخفاضة)

١- زيادة الاقبال على شراء السلع والخدمات المستوردة فزيادة الدخل المحلي يؤدي لزيادة الطلب على السلع المستوردة مما يتطلب زيادة الطلب على الدولارات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف
٢- زيادةالاستثمارات المحلية في الخارج : مما يؤدي الى زيادة الطب على الدولار وبالتالي ارتفاع سعرة
٣- زيادة اسعار الفائدة الاجنبية : تؤدي زيادة اسعار الفائدة لاستقطاب رؤوس الاموال للولايات المتحدة الامريكية مما يؤدي لزيادة الطلب على الدولار وارتفاع قيمته

النشاط الاقتصادي وسعر الصرف

زيادة الدخل تؤدي لزيادة النفقات الاستهلاكية ومن ضمنها المستوردات (السلع والخدمات المستوردة)وزيادة النشاط الاقتصادي تؤدي لزيادة الاستيراد والذي بدورة يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية لتمويل عملية الاستيراد مما يقود لانخفاض قيمة العملة المحلية قابل العملات الاجنبية واذا ساد الركود في الدولة فهذا يؤدي إلى تقليل النفقات الاستهلاكية وتقليل الطلب على العملات لااجنبية مما يؤدي لزيادة قيمة العملة ذا نرى ان الدولة التي تزايد منحنى طلبها الاجمالي اكثر من غيرها تتناقص قيمة عملتها بمعنى ان تناقص قيمة اعملة ليس معيارا لضعف اقتصاد الدولة لان انخفاض قيمة العملة كان جزءا من التوسع الاقتصادي وليس الانكماشي للدولة

سعر الفائدة وسعر الصرف

ارتفاع سعر الفائدة الامريكي مقابل سعر الفائدة في السعودية مثلا سيقود لزيادة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الامريكية مما يؤدي للإحجام عن الاستثمارات السعودية أي زيادة الطلب على الدولار وبالتالي زيادة سعر الدولار مقابل الريال

جـ - سعر او نظام الرقابة على الصرف :

وهو نظام يجمع بين النظامين السابقين حيث يترك سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ولكن في حدود معينة (حد اقصى وحد ادني) لاينبغى تجاوزها فإذا انحرف سعر الصرف عن تلك الحدود تتدخل لإعادته إلى تلك الحدود .

سعر الصرف الثابت : هناك العديد من الدول تبنت ومازالت خاصة منذ الفترة ١٩٤٤-١٩٧١ نظام سعر الصرف الثابت والذي يعرف على انه التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على استقرار العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر او انخفاضة عن السعر المحدد .

وساد هذا النظام في الفترة السابقة نتيجة اتفاقية بريتون وودز في ولاية نيوهامشر والذي حدد بموجبة اسعار تبادل اعملات بعضها ببعض وربطها بالذهب والذي بدورة يمكن تحويلة الى الدولار والذي كان آنذاك العملة الوحيدة القابلة للتحويل الى ذهب وبالعكس

التوضيح البياني : الشكل المقابل يوضح عملية تثبيت العملة .

لو افترضنا ان السعودية ثبتت عملتها مقابل الدولار عند مستوى ٣.٧٥ ولنفرض ان الاستثمارات الامريكية زادت في السعودية مما ادى الى زيادة عرض الدولارات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار اي انخفاض سعر صرف الدولار الى ٣.٥٠ ولكن نظرا لتثبيت سعر الصرف الذي حددته الحكومة فلن تسمح بهذا الانخفاض ويتم تجنب ذلك بقيام صندوق النقد العربي السعودي (البنك المركزي) ببيع كمية من الريالات مقابل شراء الدولارات ويؤدي ذلك زيادة الطلب على الدولارات وانتقال منحنى الطلب للأعلى والعكس في حالة افتراض انه ونتيجة لزيادة الاقبال على شراء السلع الامريكية سيرتفع الدولار ويرتفع سعر الصرف وينخفض الريال للحيلولة دون حدوث ذلك سيقوم البنك المركزي بشراء الريال وبيع الدولار وهذا يعني انتقال منحنى العرض لليمن بالزيادة ولاستمرار هذا

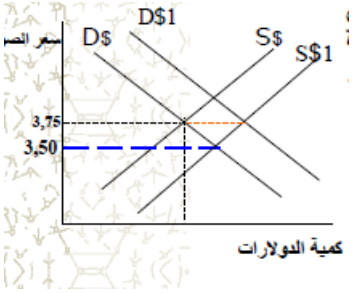

النظام لابد من وجود احتياطي كاف من العملات الاجنبية

ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن جميع العمليات التجارية بين سكان الدولة والعالم الخارجي

مكونات ميزان المدفوعات من : ١- الحساب الجاري (الميزان الجاري) ويتكون من :

أ- الميزان التجاري :وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية أي الصادرات ناقصا منها الواردات
ب- ميزان السلع والخدمات : ويشمل الميزان التجاري مضافا الية الخدمات من نقل وسياحة وتأمين وخدمات بنكية
ت- صافي الحوالات بدون مقابل : جميع الحوالات الخاصة والحكومية

٢ – الميزان الرأسمالي : ويشمل صافي الاستثمارات المباشرة من شراء العقارات وبناء المصانع والاستثمارات المالية والموجودات والمطلوبة الرأسمالية

٣ – القطاع النقدي (الاحتياطات) : وتشمل صافي موجودات البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية من الاحتياطات

مفهوم ميزان المدفوعات

- **هو سجل تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين من دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا سنه**
- **والمقيم : هو الشخص الذي يقيم في الدولة اثناء اجراء المعاملة التجارية سواء كان يحمل جنسية الدولة او لا يحمل جنسيتها (أي المواطن والاجنبي الذي يقيم بالدولة)**

تقسيمات ميزان المدفوعات :

اولا: التقسيم الراسي للميزان / حيث ينقسم الميزان رأسيا الى قسمين :

أ- دائن (متحصلات) : وتقيد فيه كافة المعاملات التي يترتب عليها حصول الدولة على ايرادات في نفس العام مثل الصادرات .
ب- مدين (مدفوعات) : وتون فيه كافة المعاملات التي تلزم الدولة بمدفوعات الى العالم الخارج مثل الواردات .

ثانيا: التقسيم الافقي للميزان : وينقسم لثلاثة اقسام هي :

١- الميزان او الحساب الجاري : ويتكون من
- **الميزان التجاري : ويسجل فيه الصادرات السلعية (في جانب المتحصلات) والواردات السلعية (في جانب المدفوعات)**
- **الخدمات والتحويلات : وتشمل الصادرات والواردات من الخدمات (التجارة غير المنظورة) مثل خدمات النقل الجوي والبحري والتأمين الدولي والسياحة الدولية .**
- **ايضا يشمل هذا الجزء تحويلات الافراد من والى الخارج وعوائد الاستثمار في الخارج او تحويل الارباح للخارج**
- **اذا كان جانب المتحصلات في الحساب الجاري اكبر من جانب المدفوعات يقال انه فائض في الميزان الجاري .**

- اما اذا كان جانب المتحصلات في الحساب الجاري اقل من جانب المدفوعات يقال انه هناك عجز في الميزان الجاري

٢- ميزان او حساب رأس المال : تسجل فيه تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات من والى الدولة

- تقييد الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الدولة في جانب المتحصلات بينما تسجل استثمارات المواطنين في الخارج في جانب المدفوعات
- اذا كان جانب المتحصلات في حساب رأس المال اكبر من جانب المدفوعات يقال ان هناك فائض في ميزان راس المال
- اما اذا كان جانب المتحصلات في راس المال اقل من انب المدفوعات يقال ان هناك عجز في ميزان راس المال

٣- ميزان او حساب التسويات الرسمية والاحتياطات :

- وتشمل التغير في الاحتياطات الدولية التي تحتفظ بها الدولة من العملات الرئيسية بالاضافة الى تغير رصيد الدولة من الذهب
- ويلاحظ ان صافي حركة رأس المال والاحتياطيات تعوض الفائض او العجز في الحساب الجاري بحيث يتوازن ميزان المدفوعات
- ويسمى توازن ميزان المدفوعات بالتوازن الحسابي بمعنى تساوي اجمالي المتحصلات مع اجمالي المدفوعات في الميزان ككل
- هناك بند السهو والخطأ يضاف في نهاية ميزان المدفوعات لتحقيق التوازن الحسابي وهو يأخذ في الحسبان الخطأ والسهو في تجميع البيانات وتدوينها

المالية الدولية : اصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الاقطار لاتعتمد فقط على الانشطة التجارية بين الدول بل ايضا على التدفقات المالية فيما بينها لذلك اصبح من الضروري دراسة المالية الدولية international finance التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات الى جانب حركة رؤوس الاموال الاستثمارية من اجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية .

اسواق الصرف الاجنبي : تعتبر مجموعة اقطار الاتحاد الاوروبي الذي اصبح يضم اعتبارا من ١/٥/٢٠٠٤ خمسا وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة أي اكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة وهو اكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو اما باقي اقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها .

ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة الى عملة الدولة المصدرة او الى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة وتسمى الاسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية اسواق الصرف الاجنبي .

وظيفة اسواق الصرف الاجنبي : تؤدي المبادلات الدولية الى حصول بعض الاقطارعلى عملات اجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات اخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات . وقد تكون الحالة العكس بالنسبة للاقطار الاخرى لذلك يمكن الحصول على العملات الاجنبية عن طريق اسواق الصرف التي تتحدد فيها اسعار العملات حسب آلية العرض والطلب كما هي الحال بالنسبة لأي سلعة اخرى .

تأثيرات المبادلات الدولية

اولا: تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد

ثانيا : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الاجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج ، أي ان قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج .

ثالثا : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية ، أي مركز ميزان مدفوعاته .

ميزان المدفوعات : هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة .

مكونات ميزان المدفوعات

اولا : الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية .

ثانيا : حساب رأس المال : يشتمل على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الاجل وقصيرة الاجل .

توازن ميزان المدفوعات

يعتمد على مايعرف بمبدأ القيد المزدوج Double-Entry Book keeping ويعني ان كل معاملة تجارية يعبر عنها لاغراض المحاسبة بقيدين فإذا كان قيدها الاول كحساب مدين يكون قيدها الثاني كحساب دائن

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

لما كان اختلال التوازن Disequilibrium في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الايرادات لذلك كان لابد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين مايدفعة القطر الى الخارج وبين الايرادات التي يستلمها من الخارج .

وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

اولا : اسعار الصرف حرة : يعبر سعر الصرف الاجنبي سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الاجنبية الاخرى . ولاسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة هي :

١- انها تؤدي الى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية .
٢- انها تؤدي الى زيادة الواردات وهبوط الصادرات او بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في اسعار الصرف
٣- انها لاتؤدي الى فرض القيود على الاقتصاد المحلي

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة اسعار الصرف المتغيره بصورة حرة إلا انها لا تخلو من بعض المساوئ منها مايلي :

١- انها تؤدي الى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فتره عقد الصفقة ووقت التسليم
٢- تؤدي الى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في سوق الرصف .
٣- تؤدي الى الاضرار بالصناعات التصديرية والى التقلبات في مستوى الاستخدام والدخل .

ثانيا : تغيرات الاسعار والدخول :

متى ما امكن اعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات اسعار الصرف مع بقاء مستويات الاسعار والدخول ثابته ويصبح ذلك ايضا ممكنا بالنسبة لتغيرات الدخول والاسعار مع بقاء اسعار الصرف ثابته .

ثالثا : وسائل السيطرة الحكومية :

تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما :

أ- وسائل السيطرة على تحويلات النقد الاجنبي
ب- وسائل السيطرة التجارية .

تلخيص / تـووتا